تطلع رئاسي لعقوبات إضافية ضد مليشيا الحوثي المارقة

إيجاز

صحيفة اسبوعية تصدر عن شبكة إيجاز الاخبارية

الأحد 21 يناير 2024م | العدد (32) | www.ejaznetwork.com

لقد تعهدنا بألا نعمل فقط على تشارك القرار والتخطيط والتنفيذ على مستوى القمة ولكن أيضا نقل السلطة وتفويضها للمحافظات والمديريات وفقا لأفضل الممارسات والمعايير ذات ال صلة

فخامة الرئيس

الدكتور/ رشاد محمد العليمي

رئيس مجلس القيادة الرئاسي

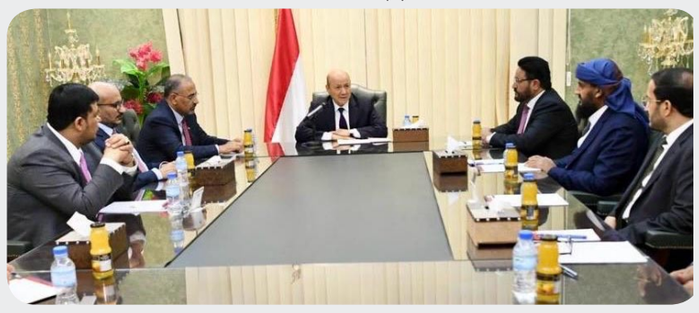

رحب مجلس القيادة الرئاسي في اجتماعه اليوم برئاسة الرئيس رشاد العليمي، بقرار الولايات المتحدة تصنيف جماعة الحوثي، «منظمة ارهابية عالمية»، وأعرب عن تطلعه الى مزيد من العقوبات ضد من « المليشيات المارقة».

وطالب المجتمع الدولي بالتنفيذ الجماعي لقرارات الشرعية الدولية بشأن حظر الاسلحة، كأفضل خيار سلمي لجلب السلام والاستقرار الذي يستحقه الشعب اليمني، حد قوله. وحذر المجلس الرئاسي جماعة الحوثية التي وصفها ب» الارهابية « من مغبة تصعيدها الحربي على مختلف الجبهات، ومواصلة استثمار القضية الفلسطينية العادلة وسردياتها المضللة في «تحشيد المزيد من المواطنين المغرر بهم لاستهداف ومهاجمة الاعيان المدنية، و مواقع القوات المسلحة في مختلف الجبهات، ونسف كافة الجهود الرامية لإحلال السلام والاستقرار، وانهاء معاناة الشعب اليمني».

وأشاد المجلس بوحدة المجتمع الدولي إزاء الملف اليمني، وموقفه الموحد ضد التهديدات الخطيرة لحرية التجارة العالمية، متطلعا الى ان تقود هذه الحقائق الراسخة بشأن «الطبيعة الإرهابية للمليشيات الحوثية، والنظام الإيراني الداعم لها نحو تعزيز قدرات الحكومة وخفر السواحل اليمنية، بموجب قرار مجلس الامن الدولي، الهادف الى حماية المياه الإقليمية ومكافحة إرهاب المليشيات الحوثية، وتنظيمي القاعدة وداعش».

المليشيا الحوثية تعود إلى موقعها الطبيعي في لائحة المنظمات الإرهابية العالمية وتواصل هجماتها البحرية

إرهابيـــون بالفطـــرة

نهج إرهابي متجذر وبحيرات دم خلفها الحوثي منذ الانقلاب على السلطة

تفاصيل ص 2

الضربات الجوية تصطاد منصات إطلاق الصواريخ البحرية الحوثية

وكالة دولية تفضح وظيفة الأبواق الحوثية :

التخطيط والإشراف والتسليح إيراني

تفاصيل ص 3

المليشيا الحوثية تعود إلى موقعها الطبيعي في لائحة المنظمات الإرهابية العالمية

إرهابيـــون بالفطـــرة

حصدت المليشيا الحوثية عواقب هجماتها البحرية كما كان متوقعا، وعادت إلى لائحة المنظمات الإرهابية العالمية، حيث موقعها الطبيعي إلى جانب تنظيمات مماثلة لها، وعلى وجه الخصوص، تنظيمي داعش والقاعدة. ورفضت المليشيا الاصغاء لكافة الدعوات الدولية التي حاولت اقناعها بالعدول عن نهجها الإرهابي العابر الذي يستهدف خطوط الملاحة في البحر الأحمر وبحر العرب،

ولم يكن أمام الولايات المتحدة الأمريكية، سوى إعادة إدراج الحوثيين على قائمة الجماعات الإرهابية التي غادرتها في العام ٢٠٢١.. وقال مسؤولون أميركيون إن تصنيف الحركة المتحالفة مع إيران على أنها جماعة «إرهابية عالمية محددة بشكل خاص» يهدف إلى قطع التمويل والأسلحة التي استخدمتها لمهاجمة أو خطف السفن في ممرات الشحن الحيوية في البحر الأحمر.

وأكد البيت الأبيض في بيان أن الخطوة جاءت «ردا على التهديدات والهجمات المستمرة التي يشنها الحوثيون».

وأضاف البيان أن «هذا التصنيف يعد أداة مهمة لعرقلة تمويل العمليات الإرهابية للحوثيين، وزيادة تقييد وصولهم إلى الأسواق المالية، ومحاسبتهم على أفعالهم».

ومن المقرر أن يدخل الإجراء حيز التنفيذ بعد ٣٠ يوما أي في الـ١٦ من الشهر المقبل لأسباب إنسانية تتعلق بإيصال المسعدات للشعب اليمني، وفقا للبيان.

البيان أكد أن الأجراء لن يؤثر على المساعدات الإنسانية والشحنات التجارية القادمة إلى الموانئ اليمنية التي يعتمد عليها الشعب اليمني في الغذاء والدواء والوقود، كما لفت إلى أن الولايات المتحدة قد تعيد النظر في تصنيف الحوثيين جماعة إرهابية، في حال أوقفوا هجماتهم في البحر الأحمر وخليج عدن.

وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن قال هو الآخر، إنه «يجب محاسبة الحوثيين على أفعالهم، لكن لا ينبغي أن يكون ذلك على حساب المدنيين اليمنيين»، وأشار إلى أن «تصنيف الحوثيين جماعة إرهابية يسعى إلى تعزيز المحاسبة على أنشطتها الإرهابية».

نهج إرهابي متجذر

لم يكن قرار التصنيف صادما لليمنيين، الذين يدركون حقيقية المليشيات الحوثية كجماعة إرهابية بالفطرة، ترعرعت ونشأت على أنقاض عشرات آلاف المدنيين في اليمن منذ انقلابها على السلطة أواخر العام ٢٠١٤.

بالنسبة للحكومة اليمنية، فإن قرار التصنيف، ينسجم مع تصنيفها للحوثيين كجماعة إرهابية وفقاً للقوانين اليمنية، ويأتي استجابة لمطالبة الحكومة المستمرة للمجتمع الدولي بالتحرك الجاد لحماية الشعب اليمني من بطش وإرهاب هذه المليشيات الإرهابية».

وقالت الحكومة في بيان ترحيبي أنه «منذ الانقلاب المشؤوم الذي قامت به هذه المليشيات ضد إرادة الشعب اليمني، ومخرجات الحوار الوطني، وحتى هذه اللحظة وفي ظل عدم وجود رادع حقيقي، لم تتوقف المليشيات عن ممارسة الإرهاب».

ووفقا للبيان، فأن مليشيات الحوثي قامت بأبشع أنواع الجرائم والانتهاكات ضد اليمنيين من خلال تفجير المنازل ودور العبادة، واضطهاد الأقليات الدينية، وتهجير المعارضين والمنتقدين لممارساتهم، ومصادرة ممتلكاتهم واعتقال وتعذيب الصحفيين والناشطين السياسيين، وحصار المدن، وزراعة الألغام في البر والبحر، وتهديد طرق الملاحة الدولية، واستخدام المنشآت الصحية والتعليمية للأغراض العسكرية، والمدنيين كدروع بشرية وتدمير المؤسسات الاقتصادية في اليمن.

أسباب التصنيف

لم يأت قرار تصنيف الحوثيين في لائحة الإرهاب من فراغ، بل في أعقاب هجمات إرهابية شديدة الخطورة شنتها المليشيا على خطوط الملاحة منذ ١٩ نوفمبر الماضي، تحت مزاعم نصرة القضية الفلسطينية.

خلافا لعملية القرصنة التي طالت سفينة جالاكسي ليدر، نفذت مليشيات الحوثي هجمات بالطائرات والصواريخ ضد سفن تجارية تتبع أكثر من ٣٥ دولة مختلفة في البحر الأحمر.

وعطلت الهجمات طريقا تجاريا رئيسيا يربط أوروبا وأمريكا الشمالية بآسيا عبر قناة السويس، وتسببت في ارتفاع تكاليف شحن الحاويات بشكل حاد مع سعي الشركات لشحن بضائعها عبر طرق بديلة أطول في كثير من الأحيان.

وفي ١٨ من ديسمبر الماضي، أعلنت الولايات المتحدة عن تشكيل تحالف «حارس الازدهار» الذي يضم عدة دول، من أجل ردع هجمات الحوثيين في البحر الأحمر.

ورفضت المليشيات كافة الدعوات الدولية لوقف الهجمات البحرية، وهو ما جعل الولايات المتحدة تكتشف ولو بشكل متأخر، خطأ قرارها الذي اتخذته في فبراير ٢٠٢١ عندما ازالت الحوثيين من قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية، خشية من مخاطر محتملة على تقديم المساعدات الإنسانية للشعب اليمني.

ووفقا لوكالة أسوشيتد برس فإن إعادة تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية في الولايات المتحدة لن يتضمن عقوبات على تقديم «الدعم المادي» ولا حظر السفر وبالتالي لن يشكل عائقا كبيرا أمام تقديم المساعدات للمدنيين اليمنيين.

ويهدف التصنيف إلى منح وزارة الخزانة يدا أوسع لإصدار العقوبات والإشارة إلى الحكومات الأجنبية الأخرى أو الأشخاص أو الشركات بأنها قد تفقد إمكانية الوصول إلى النظام المالي الأميركي، إذا خالفت العقوبات.

ويعكس الإجراء أيضا جهدا دقيقا من قبل الولايات المتحدة لتحقيق التوازن، الذي يحمي تدفق المساعدات الإنسانية التي يحتاجها بشدة الشعب اليمني، الذي عانى من المجاعة والمرض والنزوح خلال أكثر من عقد من الحرب الأهلية بعد أن استولى الحوثيون على صنعاء في سبتمبر ٢٠١٤.

ومن شأن التصنيف كمنظمة إرهابية أجنبية أن يفرض على الحوثيين إجراءات أكثر صرامة بكثير من مجرد إدراجهم على قائمة الجماعات الإرهابية «المحددة بشكل خاص.

ويشكل قرار تصنيف الحوثي منظمة إرهابية استجابة لمطالبات متكررة للحكومة اليمنية، كان آخرها، الإثنين الماضي، عندما طالب الحكومة المجتمع الدولي بالشروع الفوري في تصنيف مليشيات الحوثي تنظيما إرهابيا.

وبحسب الأمين العام لمجلس شباب سبأ في اليمن خالد بقلان، فإن «تصنيف مليشيات الحوثي منظمة إرهابية يعني أن المجتمع الدولي وإدارة بايدن بشكل خاص وصلت إلى قناعة تامة بأن مليشيات الحوثي جزء من منظومة الحرس الثوري الإيراني».

وعدد بقلان في حديثه نقله موقع «العين الإخبارية» سجل جرائم الحوثيين «بحق الشعب اليمني والانتقال لتهديد مصالح العالم عبر تعطيل الملاحة وخطوط التجارة في مياه البحر الأحمر».

وعن توقيت قرار تصنيف الحوثيين، أوضح بقلان أنه يسقط كل «مسعى لشرعنة سيطرة الحوثي على شمال اليمن ويفقده امتيازات كثيرة بما فيه اللعب كطرف سياسي في الخارطة الأممية».

من جهته، يقول القيادي في الحزب الناصري اليمني مجيب المقطري إن إدارة بايدن أجلت أكثر من مرة إعادة إدراج مليشيات الحوثي كمنظمة إرهابية رغم جرائمها بحق الداخل والخارج.

وأوضح في تصريح لـ«العين الإخبارية»، إن «تصنيف الحوثي منظمة إرهابية يأتي ثمنا لدعم هذه المليشيات للجماعات الإرهابية في المحافظات اليمنية المحررة وعلى رأسها تنظيم القاعدة».

وأشار المقطري إلى أن «شطب الحوثي في السابق من قائمة الإرهاب شجع هذه المليشيات للتحرك في مساحة أكبر للبقاء وممارسة كل أنواع العنف والتطرف فيما يقف العالم متفرجا على ممارساتها الإرهابية بحق الشعب اليمني».

وأكد أن تصنيف الحوثي منظمة إرهابية هي أول خطوة صحيحة للمجتمع الدولي وللولايات المتحدة وهو « اختبار حقيقي لتكفير ذنب مساندة هذه المليشيات وحلفائها في تقويض مؤسسات الدولة والانقلاب عليها منذ عقد».

كما اعتبر رئيس مركز جهود للدراسات في اليمن عبدالستار الشميري في حديث لـ«العين الإخبارية»، إن تصنيف الحوثي جماعة إرهابية «خطوة متقدمة جدا»، وتعتبر «تغيّرا استراتيجيا في فهم الولايات المتحدة والدول العربية للجماعة، التي دللتها لسنوات».

وأضاف الشميري أن التصنيف يعني أن «الحوثي انتقل من جماعة سياسية في اليمن إلى جماعة إرهابية، وعليه ينبغي على المجتمع الدولي إقامة تحالف دولي كالذي أقامه ضد داعش والقاعدة لحصرها وتمكين الحكومة الشرعية المعترف بها دوليا من بقية الأراضي اليمنية».

الباحث اليمني أكد أن هذا التصنيف يمكن أن يصبح غير مجدٍ، إن لم تعقبه أعمال ميدانية بالتنسيق مع الحكومة الشرعية لاستعادة ميناء الحديدة ومساعدة الشرعية على بسط نفوذها على الأراضي اليمنية.

وتابع: «انعكاسات قرار التصنيف إيجابية لأن الجماعة ذهبت بعيدا في معاداة اليمنيين ثم مواجهة الإقليم، والتحالف الدولي ثم العالم، وليس هناك خيار آخر للتعامل مع هذه المليشيات إلا كما يتم التعامل مع تنظيم القاعدة الإرهابي».

قرار مهم للغاية

الباحث السياسي والصحفي اليمني سامي الكاف اتفق هو الآخر على ضرورة أن «يشمل قرار تصنيف الحوثيين منظمة إرهابية خطوات عملية، واتخاذ الكثير من الإجراءات الحاسمة المرتبطة بالتصنيف».

وقال الكاف لـ«العين الإخبارية» إن «إعادة تصنيف المليشيات الحوثية منظمة إرهابية من إدارة الرئيس الأمريكي بايدن هو قرار في «غاية الأهمية»، رغم تأخره، لأنه يرتبط بمسارات عدة معقدة، سواء تلك المرتبطة بداخل اليمن أو خارجها.

وأكد أن «تصنيف الحوثيين يجب أن يستمر للأبد بسبب ارتباطها بشبكة الإرهاب الإقليمية للحرس الثوري الإيراني، وحتى لا تتمكن من استخدام اليمن كنقطة انطلاق لهجمات إرهابية، ومنعا من وصول القدرات المتطورة للحرس الثوري إلى أيدي الحوثيين، فتحدث كارثة استراتيجية في المنطقة».

أدوات إيران تواصل هجماتها البحرية رغم التصنيف

إرهاب مع سبق الإصرار والترصد

خلافا لسلسلة الهجمات التي كانت سببا في القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة، واصلت المليشيات الحوثية تصعيدها الإرهابي ضد خطوط الملاحة، وشنت هجوما، الخميس، على سفينة أمريكية في خليج عدن.

الهجوم الذي تعرضت له سفينة «كيم رينجرز» الأمريكية، في خليج عدن بصواريخ بحرية، وزعمت خلاله المليشيات أن الإصابة كانت مباشرة- لكن القيادة المركزية الأمريكية، قالت مليشيات الحوثي أطلقت صاروخين مضادين للسفن على ناقلة أمريكية مساء الخميس، ووقعا في المياه بالقرب من السفينة دون وقوع إصابات أو أضرار.

وكانت هيئة عمليات التجارة البحرية البريطانية قالت إنها تلقت تقريرا عن واقعة على بعد ١١٥ ميلا بحريا جنوب شرقي عدن، مشير إلى ناقلة منتجات كيماوية ترفع علم جزر مارشال أبلغت عن اقتراب مريب لطائرات مسيرة على بعد ١٠٣ أميال جنوب شرقي عدن اليمنية.

وقالت مصادر عسكرية « إن مليشيات الحوثي استهدفت السفن الأمريكية انطلاقا من مواقعها في مديرية مكيراس س وثرة على الحدود بين البيضاء وأبين وسط البلاد.

وكانت مليشيات الحوثي تبنت، الخميس، استهداف سفينة «جينكو بيكاردي» الأمريكية في خليج عدن بصواريخ بحرية، فيما قال الجانب اليمني والأمريكيَ إن الهجوم نفذته طائرة مسيرة.

وهذا هو الهجوم الثاني منذ التصنيف الأمريكي، والثالث الذي يستهدف سفينة تجارية تعود ملكيتها للولايات المتحدة الأمريكية.

ويوم الإثنين الماضي أعلنت مليشيات الحوثي مسؤوليتها عن استهداف السفينة الأمريكية «جيبرلتار إيغل» في خليج عدن.

وخلافا للتصنيف، تعرضت المليشيات الحوثية لضربات أمريكية جوية موجعة، فضلت عن ضبط أسلحة تقليدية متقدمة إيرانية كانت في طريقها إلى الحوثيين، تتضمن مكونات صواريخ باليستية وصواريخ كروز.

وعلى مدار العشر الأيام الماضية، تتعرض أهداف لمليشيات الحوثي الإرهابية في المحافظات اليمنية لغارات من قوات من أمريكا وبريطانيا ودول أخرى، ردا على هجمات السفن الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب.

وكشفت مصادر عسكرية، الخميس، عن مقتل أكثر من ٣٠ حوثيا وأصيب عشرات آخرون، في ضربات أمريكية دمرت صواريخ وأنظمة دفاع جوي ورادارات عسكرية في ٥ محافظات خاضعة للانقلاب شمال اليمن.

وقالت المصادر إن الضربات الأمريكية استهدفت الأربعاء والخميس ٤ أهداف لمليشيات الحوثي في محافظة الحديدة (غرب) ما أسفر عن مقتل أكثر من ٦ عناصر للحوثيين وتدمير أكثر من ٥ منصات صواريخ باليستية.

ووفقا للمصادر، فإن الضربات الأمريكية استهدفت مفرق الهارونية، قرب مدينة الصليف شمالي محافظة الحديدة ما أسفر عن تدمير ٥ منصات كانت محملة بالصواريخ كانت معدة للإطلاق.

كما استهدفت الضربات القاعدة البحرية والدفاع الساحلي في رأس الكثيب وجنوب بلدة الزرانيق جنوبي المحافظة الساحلية ما أسفر عن مقتل ٦ عناصر من المليشيات، بحسب المصادر.

وفي محافظة البيضاء (وسط)، أوضحت المصادر، أن القصف الأمريكي دك هدفين لمليشيات الحوثي يقع الأول في مديرية الصومعة والثاني في مديرية مكيرس، ما أسفر عن مقتل ٣ عناصر -يعتقد أنهم خبراء- بالإضافة إلى تدمير مخازن للأسلحة والطائرات المسيرة والصواريخ.

في المعقل الأم لمليشيات الحوثي، كشفت المصادر أن الضربات الأمريكية استهدفت عدة أهداف لمليشيات الحوثي منها هدفان في البلدتين الجبليتين طخية بمديرية مجز اقصى شمال المحافظة والصمع غربي مدينة صعدة.

وبحسب المصادر، فإن نحو ٢٠ عنصرا حوثيا قتلوا في الضربات الأمريكية على صعدة كما دمرت منظومات إطلاق صواريخ ومخازن أسلحة.

إشراف كامل من مليشيات الحرس الثوري وحزب الله على هجمات الملاحة

الدور الحوثـــي في البحر الأحمـــر..

أبـــواق تتبنى مخططـــات طهـــران

كما هو الحال في دورها التخريبي الممتد منذ تسع سنوات، تشرف إيران بشكل كامل على الهجمات الإرهابية في البحر الأحمر، فيما تكتفي ذراعها الحوثية باحتضان مشاريع طهران وتأدية دور البوق لتبني الهجمات والمخططات الشيطانية التي تلعبها مليشيا الحرس الثوري وحزب الله.

مساء أمس السبت، نقلت وكالة رويترز، عن مصادر إقليمية وإيرانية، أن قادة من الحرس الثوري الإيراني وجماعة حزب الله اللبنانية، موجودون على الأرض في اليمن للمساعدة في توجيه هجمات الحوثيين على الملاحة في البحر الأحمر والإشراف عليها.

إيجاز — متابعة خاصة

المصادر الإقليمية الأربعة، قالت إن إيران، التي قامت بتسليح وتدريب وتمويل الحوثيين، كثفت إمدادات الأسلحة للميليشيا في أعقاب الحرب في غزة.

وقالت المصادر إن طهران قدمت طائرات مسيرة متطورة وصواريخ كروز مضادة للسفن وصواريخ باليستية دقيقة الضرب وصواريخ متوسطة المدى للحوثيين الذين بدأوا استهداف السفن التجارية في نوفمبر تضامنا مع الفلسطينيين في غزة.

وقالت جميع المصادر إن قادة ومستشاري الحرس الثوري الإيراني يقدمون أيضا المعرفة والبيانات والدعم الاستخباراتي لتحديد أي من عشرات السفن التي تمر عبر البحر الأحمر يوميًا تتجه إلى إسرائيل وتشكل أهدافًا للحوثيين.

وقالت واشنطن الشهر الماضي إن إيران منخرطة بشكل كبير في التخطيط لعمليات ضد الشحن في البحر الأحمر، وإن معلوماتها الاستخباراتية مهمة لتمكين الحوثيين من استهداف السفن.

وقال مصدر إيراني مطلع لرويترز «الحرس الثوري يساعد الحوثيين في التدريب العسكري (على الأسلحة المتقدمة).»

وأضاف أن «مجموعة من المقاتلين الحوثيين كانت في إيران الشهر الماضي وتم تدريبهم في قاعدة للحرس الثوري الإيراني وسط إيران للتعرف على التكنولوجيا الجديدة واستخدام الصواريخ».

وقال هذا الشخص إن القادة الإيرانيين سافروا إلى اليمن أيضا وأنشأوا مركز قيادة في العاصمة صنعاء لهجمات البحر الأحمر يديره القائد الكبير للحرس الثوري الإيراني المسؤول عن اليمن.

•الاستراتيجية الإقليمية

وفقا لمحللين، تتلاءم هجمات البحر الأحمر مع استراتيجية إيران الرامية إلى توسيع وتعبئة شبكتها الشيعية الإقليمية من الميليشيات المسلحة لبسط نفوذها وإظهار قدرتها على تهديد الأمن البحري في المنطقة وخارجها.

وقالوا إن طهران تريد أن تظهر أن حرب غزة قد تكون مكلفة للغاية بالنسبة للغرب إذا استمرت، ويمكن أن يكون لها عواقب كارثية على المنطقة مع تصاعد الأمور.

وقال عبد العزيز الصقر، مدير مركز الخليج للأبحاث، إن الحوثيين لا يتصرفون بشكل مستقل، واستند في استنتاجه إلى تحليل دقيق لقدرات الجماعة التي يقدر عدد مقاتليها بـ ٢٠ ألف مقاتل.

وأضاف «الحوثيون بأفرادهم وخبراتهم وإمكانياتهم ليسوا متقدمين إلى هذا الحد. عشرات السفن تعبر باب المندب يوميا، ولا يملك الحوثيون الوسائل أو الموارد أو المعرفة أو معلومات الأقمار الصناعية للعثور على الهدف المحدد والهجوم، « هو قال.

وحسب المتحدثة باسم الأمن القومي بالبيت الأبيض، أدريان واتسون، الشهر الماضي، إن المعلومات الاستخبارية التكتيكية التي قدمتها إيران كانت حاسمة في تمكين الحوثيين من استهداف السفن.

ووفقاً لمصدرين سابقين في الجيش اليمني، هناك وجود واضح لأعضاء الحرس الثوري الإيراني وحزب الله في اليمن. وقال الشخصان إنهما مسؤولان عن الإشراف على العمليات العسكرية والتدريب وإعادة تجميع الصواريخ المهربة إلى اليمن كقطع منفصلة.

وقال عبد الغني الإرياني، الباحث البارز في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، وهو مؤسسة فكرية مستقلة: «من الواضح أن الإيرانيين يساعدون في تحديد الهدف

•الأسلحة والمشورة

المتحدث باسم المليشيا، محمد عبد السلام، أقر بعلاقتهم مع إيران، وقال إنهم استفادوا من التجربة الإيرانية في التدريب والتصنيع والإمكانيات العسكرية، لكنه زعم في المقابل، أن القرار الذي اتخذته المليشيا، هو قرار مستقل لا علاقة له بأي طرف آخر». .

لكن مسؤولاً أمنياً مقرباً من إيران قال: «الحوثيون لديهم طائرات مسيرة وصواريخ وكل ما يحتاجونه لقتالهم ضد إسرائيل، لكنهم كانوا بحاجة إلى التوجيه والمشورة بشأن طرق الشحن والسفن، لذلك قدمت لهم إيران ذلك».

وعندما سئل عن نوع النصائح التي قدمتها طهران، قال إنها تشبه الدور الاستشاري الذي تقوم به إيران في سوريا، والذي يتراوح بين التدريب والإشراف على العمليات عند الحاجة.

وقال المسؤول الأمني: «توجد مجموعة من أعضاء الحرس الإيراني في صنعاء الآن للمساعدة في العمليات».

واتهمت واشنطن ودول الخليج العربية إيران مرارا بتسليح وتدريب وتمويل الحوثيين الذين يتبعون طائفة من المذهب الشيعي ويتحالفون مع طهران كجزء من «محور المقاومة» المناهض للغرب وإسرائيل إلى جانب الجيش اللبناني. حزب الله وجماعاته في سوريا والعراق

هيومن رايتس تفضح الدجل الحوثي وموقف المليشيات من حصار غزة وتعز

ادعاءات أخلاقية جوفاء

يتصدر الحوثيون في اليمن العناوين بسبب شنّهم هجمات صاروخية ضد السفن المدنية وأطقمها في البحر الأحمر، وهو ما قد يرقى إلى جرائم حرب، كما يقولون إنهم سيستمرون بذلك حتى ترفع إسرائيل حصارها غير القانوني عن غزة. لكن يتم إيلاء اهتمام أقل لما يقوم به الحوثيون من منع وصول المياه إلى المدنيين في تعز، ثالث أكبر مدن اليمن.

إيجاز

اليمن هي إحدى أكثر البلدان التي تعاني من ندرة المياه في العالم. وجدت الأمم المتحدة أن ١٥/٣ مليون يمني، أكثر من نصف السكان، لا يحصلون على مياه كافية وآمنة ومقبولة لأغراض تشمل الشرب، والطهي، والصرف الصحي.

الوضع مأساوي بشدة في محافظة تعز، المقسمة بين سيطرة الحوثيين والحكومة. في ٢٠١٥، دخل الحوثيون محافظة تعز وحاصروا عاصمتها مدينة تعز. واليوم، ما تزال المدينة تحت سيطرة الحكومة اليمنية وأيضا تحت حصار الحوثيين.

كما وثقت «هيومن رايتس ووتش»، تقع أربعة من خمسة أحواض مياه في تعز تحت سيطرة الحوثيين أو على الخطوط الأمامية للنزاع، ما يجعل الوصول إليها في عسيرا لسكان تعز. يسيطر الحوثيون على حوضين منها، وقد أوقفوا تدفق المياه إلى مدينة تعز التي تسيطر عليها الحكومة، رغم معرفتهم أن سكان المدينة يعتمدون على هذه المياه.

كما يمنع الحوثيون المياه ويقيّدون الحصول عليها إلى كجزء من حصارهم للمدينة، ما يعيق دخول صهاريج المياه، التي يعتمد عليها سكان تعز غير المتصلين بشبكة المياه العامة منذ فترة طويلة.

وبدون رفع حصارهم على السكان المدنيين في تعز، فإن ادعاءات الحوثيين بإظهار موقفهم الأخلاقي ضد الحصار الذي تفرضه إسرائيل على غزة – الذي يعرّض المدنيين الفلسطينيين لخطر جسيم ويشكل جريمة حرب – ستكون جوفاء بينما يحاصرون بشكل غير قانوني ثالث أكبر مدن اليمن. تنتهك القوات العسكرية التابعة للحوثيين والجيش الإسرائيلي على حد سواء قوانين الحرب عندما تمنع المياه وغيرها من الخدمات الأساسية عن جميع السكان المدنيين. ينبغي للطرفين أن ينهيا فورا عرقلتهما غير القانونية لدخول المياه والغذاء والمساعدات الإنسانية إلى تعز وإلى قطاع غزة. وينبغي للحكومات الأخرى أن تنتقد كل عمليات الحصار غير القانونية هذه، أيا كان المسؤول عنها.

إيجاز

الأخيرة

الأحد 10 رجب 1445 هـ 21 يناير 2024م العدد (32)

الرئيس العليمي يمنح 286 من خريجي معهد القضاء درجة وكيل نيابة

أدى ٢٨٦ قاضيا من خريجي المعهد العالي للقضاء، صباح أمس بعدن، اليمين القانونية أمام رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي محسن بن طالب والنائب العام للجمهورية القاضي قاهر مصطفى بعد مصادقة المجلس وصدور قرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي فخامة الرئيس الدكتور رشاد العليمي، بمنحهم درجة وكيل نيابة (ب).

وخلال أداء اليمين الذي حضره أمين عام مجلس القضاء الأعلى القاضي الدكتور علي عطبوش، ورئيس هيئة التفتيش القضائي القاضي ناظم باوزير والمحامي العام الأول للجمهورية القاضي فوزي علي سيف وعميد المعهد العالي للقضاء القاضي الدكتور نضال عبيد ، اكد رئيس مجلس القضاء الأعلى على ضرورة إضطلاعهم بدورهم وواجباتهم في تعزيز هيبة الدولة، وخدمة العدالة، و انفاذ سلطة القانون، وأن يكونوا مثالا يحتذى به في الصدق والاخلاق والاستقامة والعدل والأمانة في المجتمع وأن يتحلوا بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم في حماية النظام والقانون والمساواة والحكم بين الناس بالعدل.

جدير بالذكر أن عدد خريجي الدفعة ال ٢٣ والذي صدر قرار بترقيتهم الى وكيل نيابة (ب) والبالغ عددهم ٣٠٠ تعتبر الدفعة الأولى بعد نقل المعهد العالي للقضاء من صنعاء إلى العاصمة المؤقتة عدن تلقوا في المعهد على مدار ثلاث سنوات كافة العلوم الاجتماعية والقضائية والقانونية.

مستشار رئاسي:
تصنيف الحوثيين جماعة إرهابية « ليس كافياً»

قال المستشار في رئاسة الجمهورية، أحمد الصالح، إن القرار الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة تصنيف مليشيات الحوثي جماعة إرهابية عالمية «خطوة مهمة ولكنها ليست كافية».

وأكد الصالح، في تصريحات صحافية، ضرورة اتخاذ الولايات المتحدة خطوات إضافية لدعم مؤسسات #الدولة السياسية والعسكرية والاقتصادية.

واعتبر الصالح، استهداف الحوثيين سفن الشحن الدولية بأنه تهرباً من عملية السلام التي ترعاها الأمم المتحدة.

واستبعد المستشار الرئاسي، ارتباط الهجمات #الحوثية بحرب غزة، مبيناً أن الجماعة نفذت أكثر من ١٨ عملية قرصنة بحرية في البحر الأحمر قبل أحداث غزة.

1800 امرأة يمنية في معتقلات مليشيا الحوثي.. والعرولي تواجه الإعدام

قالت الحكومة اليمنية، إن عدد النساء المحتجزات قسراً في معتقلات جماعة الحوثي بلغ نحو ١٨٠٠ امرأة، بينهن حقوقيات وإعلاميات وصحفيات وناشطات، مطالبة المجتمع الدولي بملاحقة المتورطين في الجرائم والانتهاكات الممنهجة التي تتعرض لها النساء اليمنيات.

ونقلت صحيفة «الاتحاد» الإماراتية عن وزير الإعلام في الحكومة اليمنية المعترف بها، معمر الإرياني، قوله إن «تقريرا صادرا عن تحالف من أجل السلام في اليمن كشف عن ارتكاب جماعة الحوثي أكثر من ١٨٩٣ واقعة اختطاف وتعذيب ضد النساء من ديسمبر ٢٠١٧ حتى أكتوبر ٢٠٢٢، بينها اختطاف ٥٠٤ في السجن المركزي بصنعاء، و٢٠٤ فتيات قاصرات، و٢٨٣ حالة إخفاء قسري في سجون سرية، و١٩٣ حكم غير قانوني بتهم التجسس والخيانة، كما سجلت ٤ حالات انتحار وقتل تحت التعذيب.

وحذر الإرياني من إقدام جماعة الحوثي على تصفية القيادية فاطمة العرولي، الخبيرة في حقوق الإنسان، ورئيس مكتب اليمن لاتحاد قيادات المرأة التابع لجامعة الدول العربية، وإحدى رائدات العمل النسوي، في ٢١ فبراير القادم، بعد ١٥ شهراً من اختطافها وإخفائها قسراً.

وأشار الإرياني إلى أن الإحصائيات التي وثقتها منظمات حقوقية متخصصة تؤكد أن عدد النساء المحتجزات قسراً في معتقلات جماعة الحوثي بلغ نحو ١٨٠٠ امرأة، بينهن حقوقيات وإعلاميات وصحفيات وناشطات، لا يزال المئات منهن قابعات خلف القضبان، حيث تم توزيعهن في السجن المركزي ومعتقلات سرية (فلل، عمارات، شقق)، فيما تم إطلاق المئات بعد الضغط على أهاليهن وأخذ تعهدات منهم بعدم مشاركتهن في احتجاجات أو الكتابة في وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي.

معرض تشكيلي عن الهوية الثقافية والتاريخية لمأرب

أقامت قافلة الفن التشكيلي اليمني في جامعة إقليم سبأ، معرضا تشكيليا عن الهوية الثقافية والتاريخية لمحافظة مأرب وما تحويه من موروث ثقافي وفلكلور.

احتوى المعرض، على ٣٠ لوحة فنية من ابداع ١٥ فنان تشكيلي، تعكس التراث والبيئة المأربية وتظهر التنوع في الموروث التاريخي والحضاري من ملبوسات وعادات وتقاليد تزخر بها المحافظة.

كما خصص المعرض الذي أقيم بإشراف مكتب الثقافة والوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين جانباً من لوحاته المعبرة عن المعاناة التي يعيشها النازحون الذين احتضنتهم المحافظة باعتبار الفن أحد الوسائل المساعدة في صنع السلام.

حملة توعوية للحفاظ على الوعل النوبي في ساحل حضرموت

أطلق فرع الهيئة العامة لحماية البيئة بساحل حضرموت حملة توعوية للحفاظ على الوعل النوبي، الذي يعد من الحيوانات المهددة بالانقراض، وذلك بالتزامن مع احتفال اليمن باليوم وطني للوعل الذي يصادف ٢٢ يناير من كل عام. واوضحت المدير العام لفرع الهيئة العامة لحماية البيئة بساحل حضرموت، المهندسة نجوى أنيس بن زيدان، أن الحملة تهدف إلى توعية المجتمع المحلي بأهمية حماية الوعل النوبي ومخاطر الصيد العشوائي له، وضرورة الحفاظ على البيئة الطبيعية لضمان استمرارية وجوده، مشددة على ضرورة تكاتف جهود الجميع والعمل على حماية البيئة الطبيعية لضمان استمرارية وجود الوعل النوبي، وكافة الحيوانات المهددة بالانقراض.

وتضمنت الحملة توزيع بروشورات توعوية على المواطنين في مختلف مناطق ساحل حضرموت، تتضمن معلومات عن الوعل النوبي، وأهمية الحفاظ عليه، ومخاطر الصيد العشوائي.

مصادرة شحنة مخدرات ثانية في بحر العرب

أعلنت القوات البحرية المشتركة، مصادرة شحنة جديدة من المخدرات بقيمة أكثر من ٨ ملايين دولار في بحر العرب، في ثاني عملية من نوعها خلال العام الجديد ٢٠٢٤.

وقالت القوات البحرية المشتركة في بيان، إن سفينة تابعة لخفر السواحل الأمريكي تعمل ضمن قوة المهام ١٥٠ التابعة للقوات البحرية المشتركة بقيادة فرنسا، صادرت في ١٦ يناير الجاري، شحنة من المخدرات غير المشروعة بقيمة حوالي ٨/١ مليون دولار أثناء دوريتها في المياه الدولية ببحر العرب.

وأضاف البيان أن الشحنة المضبوطة والتي كانت على متن سفينة تتكون من ١٧٣ كيلوغراماً من الميثامفيتامين وخمسة كيلوغرامات من الكوكايين، وعقب عملية الضبط قام أفراد خفر السواحل بالتخلص من المخدرات بشكل صحيح وأطلقوا سراح السفينة.

وأشارت القوات المشتركة في بيانها، إلى أن عملية الضبط هذه هي الثانية التي تقوم بها فرقة العمل المشتركة ١٥٠ هذا العام، وهي المرة الرابعة عشرة التي يتم فيها ضبط مخدرات غير مشروعة في البحر منذ تولي فرنسا القيادة في يوليو ٢٠٢٣، وقبل يوم واحد من تسليمها قيادة فرقة العمل إلى البحرية الملكية الكندية.

وأوضح البيان أن الفرقة المشتركة خلال فترة ولاية فرنسا تمكنت من ضبط ومصادرة أكثر من ١٦ طناً من المخدرات تقدر قيمتها بأكثر من ٦٠٠ مليون دولار، الأمر الذي «منع المنظمات الإجرامية والإرهابية من تحقيق الدخل من تهريب المخدرات».

تراجع الضحايا المدنيين في حوادث الألغام بالحديدة

تراجع عدد الضحايا المدنيين لحوادث الألغام الأرضية وأخواتها في محافظة الحديدة الساحلية، غربي اليمن خلال العام الماضي ٢٠٢٣، بما يقارب النصف مقارنة بالعام السابق له.

ووفق إحصائيات جمعها موقع «يمن فيوتشر»، من بيانات التقارير الدورية لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (UNMHA)، فإن ما مجموعه ١٦١ ضحية بين المدنيين سقطوا بين قتيل وجريح في حوادث انفجارات الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، خلال الفترة بين يناير وديسمبر ٢٠٢٣.

وتبين الإحصائيات أن ٧١ مدنياً، بينهم أطفال ونساء، لقوا حتفهم في حوادث انفجارات الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب في الحديدة خلال العام الماضي، وبنسبة ٤٤٪ من إجمالي الضحايا، فيما تعرض ٩٠ آخرين وبنسبة ٥٦٪ لإصابات متفاوتة الخطورة.

وسجل عدد الضحايا المدنيين خلال العام ٢٠٢٣ انخفاضاً بنسبة ٨٠٪ مقارنة بالعام السابق له (٢٠٢٢) الذي سقط فيه ما مجموعه ٢٨٩ ضحية مدنية (٩٢ قتيل و١٩٧ جريح)، لكنهم يمثلون زيادة بنسبة ٣١٪ عن العام ٢٠٢١ الذي أوقعت فيه الألغام ١١١ ضحية مدنية.

وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة الأطفال والنساء المتضررين من الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب كانت أكثر من ٤٠٪ من إجمالي الضحايا المدنيين، حيث أن ما نسبته ٣٧٪ من الضحايا في عام ٢٠٢٣ هم من الأطفال، و٦٪ من النساء، فيما مثل الرجال ٥٧٪.